Majallah Al-Qism Al-Arabi
University of the Punjab,
Lahore - Pakistan.
No.22, Issue: 2015

مجلة القسم العربي
جامعة بنجاب، لاهور–باكستان.
العدد الثاني والعشرون، 2015م.

الاستنباطات والاجتهادات اللغوية لابن جني في ضوء كتابه الخصائص

راحت رؤف
محاضرة اللغة العربية بجامعة كلية لاهور للنساء،لاهور

Abstract

This article is about the unrivaled and ingenious Arabic linguist Abo-ul-fatah Uthman bin Jinni. He was innovator of many linguistic thoughts. He accomplished in the structure of Arabic language and its jurisprudence. He also achieved perfection in Islamic Studies, Philosophy and in elm-ul-kalam, but he made his identity in the field of Arabic phonetics, phonology, morphology, syntax, semantics, and pragmatics. He introduced new linguistic views and thoughts in Arabic language and wrote them in his precious books. He invented many terms from Islamic jurisprudence and used them in linguistics. He was the first who used doctrinal terms in Linguistics and did it skillfully and brilliantly.

Kitabuul Khasais is the most famous book by Ibn-e- Jinni. He described philology and philosophy of Arabic language in this book. He opened new doors in Arabic language and its proceedings. He also discussed the structure of language, its jurisprudence and origins. This book kept its importance among scholars, not in author's time only, but also in the present day, especially in the new theories in the structure of the language.

This article subscribes some prestigious thoughts and views of ibn-e-jinni which he presented in his most famous book "kitabul Khasais".

اشتهر أبو الفتح عثمان بن جني (322هـ-392هـ)بعقلية علمية رفيعة، فكان علماً من أعلام علوم العربية كلهاوكان مبرزاً في نحوها وصرفها وأصواتها وفقهها، إلى جانب حذقه لعلوم الدين وعلم الكلام. إذ لا بد من أنه قد حذقها وعرف أصولها ومناهجها، مما كان له الأثر الكبير في تكون شخصيته العلمية. وتدلنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة على أننا إزاء شخصية مبدعة، فقد كانت له اجتهادات لغوية كثيرة. وعلى الرغم من تتلمذه على عدد من المبدعين في مجالات الدراسة اللغوية ولا سيّما شيخه أبو علي الفارسي، فإن ابن جنّي استقل بآرائه وتعليلاته وتأويلاته في مجال اللغة. وقد تحدث مترجمو حياته أن مؤلفاته تجلت فيها مظاهر ثلاثة: المظهر اللغوي، والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي، إذ قيل إنه كان يذهب إلى مذهب المعتزلة[1].

كل هذا كان له أثره في اهتمام ابن جني بموضوع المصطلح اللغوي، إذ لم يكن مجرد ناقل لما وضعه شيوخه، على الرغم من أنه كان تلميذاً وفياً للبصريين نقل عنهم وردد مصطلحاتهم[2].ولكن ابن جني كان مجتهدا لغويا ابتدع مصطلحات خاصة به، وقد صرح هو نفسه بذلك في "الخصائص".

لقد استسقى ابن جني من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللغوي المتميز، فاستفاد من طرق بحثهم واستخدم مصطلحاتهم وطبقها على الدرس اللغوي، وقد اعترف في بداية خصائصه بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم كلها.وتتبعنا في ثنايا البحث العناوين التي كان يصدر بها أبواب خصائصه، فهي عناوين متنوعة: لغوية، وفقهية، وكلامية، فقد أخذ بعض مصطلحات شيوخه البصريين من لدن الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج إلى شيخه أبي علي الفارسي الذي كان له الأثر الأكبر والمباشر في توجيه ابن جني موضوعات الدرس النحوي.

استفادة ابن جني من مصطلحات أصول الفقه وعلم الكلام:

ذكر ابن جني في مقدمة الخصائص أنه تأثر بمناهج أصول الفقه وعلم الكلام، وأن أحداً من النحويين لم يقم بهذا العمل الجليل قبله، فقال: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[3].

ويعترف ابن جني صراحة في موضع آخر من الخصائص أن اللغويين قد احتذوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، وذكر على وجه الخصوص محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، الذي كانت كتبه نبراساً اهتدى بهديها أهل النحو، إذ يقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله – ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق"[4].

ولو استعرضنا أبواب الخصائص لرأينا عدداً وافراً من الأبواب مستعاراً من أبواب الفقه ومصطلحاته، ويعدُّ ابن جني من أوائل النحاة الذين استخدموا المصطلحات الفقهية في الدرس اللغوي، وقد وصف ابن جني عملهم هذا بأنهم برعوا في موضوع العلة النحوية حتى فاقوا في عللهم علل الفقهاء رغم أنهم انتهجوا مناهجهم[5].

الاستحسان _على سبيل المثال_ مصطلح فقهي يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة الفقهية عند الحنفية. والاستحسان في اللغة "هو عد الشيء واعتقاده حسناً[6]. وفي الاصطلاح: "العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول"، ويرى الخوارزمي أنه "قياس لكنه خفي غير جلي"[7].

لم يعرف ابن جني الاستحسان في اللغة تعريفاً صريحاً ومباشراً، بل بدأ باب الاستحسان بأن ذكر "أن علته ضعيفة غير مستحكمة"، غير أنه بين الفائدة العملية منه وهو "أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"[8].

واستثمر ابن جني مصطلح الاستحسان لتعليل ظواهر لغوية يتعلق أكثرها بقضيتي الإعلال والإبدال، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان بأصول اللغة — مثلما تتعلقان بأصول الفقه — أولاهما: ذكر العلة، وإثبات أنها أمر لم يغفل عنه النحويون، وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل أبعادها ومراميها.

والثانية هي القياس الذي برع فيه ابن جني وشيخه الفارسي اللذان تأثرا بمناهج المدرسة البصرية في اللغة.(9)

ابتداع المصطلح اللغوي ودلالته لدى ابن جني:

لقد بلغ من عناية ابن جني بالمصطلح أنه بدأ أبواب كتابه الخصائص بعد التقديم — بباب (القول على الفصل بين الكلام والقول)، بأن جعل الكلام والقول مصطلحين قد يخلط الناس بينهما. وقد أفصح في بداية هذا الباب عن منهجه في تناول المصطلحين بقوله: "ولنقدم أمام القول على فرق بينهما، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه". ووصف ابن جني منهجه الذي أدرك أنه جديد على قارئه، فيخاطبه قائلاً: "وستراه فتجده طريقاً غريباً، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً"(10).

مصطلحا القول والكلام:

طبق ابن جني منهجه الذي أشار إليه في معالجة مصطلح (القول) على طريقة ما سماه فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، أي استخراج معنى مشترك أصلي لجميع تقليبات المادة اللغوية، فإن (ق و ل) وجهات تراكيبها الست وهي: ق و ل، وق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق، مستعملة في اللغة ومعناها جميعاً "أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة".

ثم أخذ ابن جني يفصل في تعريف كل تقليب على حدة. ثم اتبع ذلك بمعالجة الأصل (ك ل م)، ويرى أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: ك ل م، ك م ل، ل ك م، م ك ل، م ل ك"(11).

وبعد معالجة تقليبات المادتين خلص ابن جني إلى دلالة المصطلحين الكلام والقول، "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل".

"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها.. والناقص ما كان بضدّ ذلك.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله.."[12].

وخلص ابن جني من بيان الفصل بين مصطلحي الكلام والقول إلى "أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها". و "أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس"[13]

مصطلح "لغة"

ذهب ابن جني في تعريفه لمصطلح لغة إلى أن أصله عربي من لغا بمعنى تكلم. وقد عرف المصطلح بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[14]، وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور:

1. أن اللغة أصوات.
2. أنها تعبير.
3. أنها تصدر عن قوم– أي الناس–.
4. وأنها تعبير عن حاجات الناس (أغراضهم)، وهذا يعبر عن اجتماعية اللغة[15].

ثم ذكر ابن جني تصريف (لغة) فإن وزنها (فعلة) من لغوت أي تكلمت، وأصلها (لغوة)، وتصريفها كتصريف كرة، وقلة وثبة (كلها لاماتها واوات)، ولكنها صيغت من مقلوب الأصل، ومثل على ذلك بثبة التي هي من مقلوب ثاب يثوب.

وعلى الرغم من اعتراف ابن جني أن لغى يلغى بمعنى هذى، وكذا اللغو، كما في قوله تعالى: "وإذا مروا باللغو مروا كراماً": (الفرقان 72)، ونص على أن اللغو هنا: الباطل، فإن ابن جني احتج بالحديث الشريف: "من قال في الجمعة: صه فقد لغا، وذكر أن معناه "تكلم". وينقض محقق الخصائص هذا الذي ذهب إليه ابن جني لأن شرّاح الحديث فسروا "اللغو بالكلام بما لا ينبغي"، وأن نص الحديث في البخاري في أبواب الجمعة: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت"[16].

مصطلح النحو:

وعرف ابن جني (النحو) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك".

وحدد الغاية العملية من النحو، وهي: "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها".

وأما لفظ المصطلح (النحو) فهو "مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم". وبهذا دلل ابن جني على اختصاص النحو بعلم قواعد العربية. ثم أضاف أن لفظ "نحواً" قد استعملته العرب ظرفاً، وأصله المصدر، وكذا الأمر بالنسبة للمصادر التي استعملت مصطلحات للعلوم، نحو مصطلح (الفقه) الذي هو "في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم"[17].

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن تعريف ابن جني "بهذا المعنى شامل علم لا يشمل النحو الاصطلاحي عند المتأخرين، بل هو أوسع منه بكثير"[18].

مصطلح الإعراب:

لابن جني في الإعراب تعريف دقيق يدل على الغاية العملية من الإعراب، وهو قوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" وأتبع ذلك بمثالين هما في قوله مخاطباً قارئه: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول".

ويلاحظ أن ابن جني لم يشر إلى ما ذكره اللغويون من أن الإعراب هو التغيير في أواخر الكلمات، وإن كان ذلك متضمناً في تعقيبه على كلامه السابق: "ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[19].

ويبدو أن ابن جني أراد أن يدلل على أهمية الحركات الإعرابية في إيصال المعنى إلى ذهن السامع/ القارئ. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن حد الإعراب لدى ابن جني "غير جامع ولا مانع" وأن "أبا الفتح لم يقصد إلى حده النحوي بصورة دقيقة، وإنما قصد إلى إعطاء معناه العام، وعقد الصلة بين النسب اللغوي لهذه الكلمة وما أطلقت عليه في النحو"[20].

مصطلح البناء:

يبدأ ابن جني بتعريف المصطلح: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل".

ويلاحظ أن هذا التعريف متسق مع ما نقل عن أعلام البصريين كسيبويه، وما نقله عن شيوخه كأبي علي الفارسي الذي سبق أن ذكرنا تعريفه للإعراب بأنه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل، والبناء خلاف ذلك"[21].

وها هنا يعكس ابن جني تعريف الإعراب بما يلائم تعريف البناء. ثم يبين ابن جني أن الكلمة / المصطلح مستعار من لفظ البناء الحقيقي، فيقول: "وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة.." [22].

مصطلح تلاقي اللغة

وموضوع تلاقي اللغة يعني ورود لفظين تشابهت حروفهما أو أوزانهما فتلاقت "في عرض اللغة من غير قصد لجمعها ولا إيثار لتقاودهما". وعزا ابن جني التنبّه لهذا اللون من الألفاظ إلى شيخه أبي علي الفارسي، فنقل عنه قوله: "في باب أجمع وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها". وقصد أبو علي الفارسي بذلك أن "باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات، نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء... وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين". وخلص الفارسي إلى حقيقة أن هذا إنما هو "اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها".

وأقر ابن جني شيخه على ما أورده لهذا الاتفاق والتوارد، فسمى الباب الذي عقده لهذه الظاهرة اللغوية "بتلاقي اللغة"، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قولهم في العلم: سلمان وسلمى، فهما أشبه بوزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، ولكنه نبه إلى أن "فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبى وسكران وسكرى". ونفى ابن جني أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصفات المذكورة، لأنهما ليستا "بصفتين ولا نكرتين.: غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما نقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى"[23].

مصطلح تدريج اللغة:

وفي الباب الخاص بهذا المصطلح يقول ابن جني في تقديمه وتعريفه: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره". ومن الأمثلة التي ذكرها قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وفي تفسير المثال يقول: "ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس

(أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس"[24].

وهناك ظواهر لغوية أخرى تحت عنوان "تدريج اللغة" ذكرها ابن جني، ومنها: قلب الواو من صبوان وصبوة إلى ياء في قولهم: صبيان وصبية "لأنه من صبوت، لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتدّ حاجزاً لسكونها"[25].

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها ابن جني في هذا الباب، أغلبها مما جرى استعمال الياء في موضع الواو استحساناً واستخفافاً، ولذلك نرى ابن جني يصرح بأن "جماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها.."[26].

تركيب اللغات:

وهذا عنوان باب في الخصائص، إذ هو ليس مصطلحاً لغوياً، وإنما عنى به ابن جني أن العربي قد يجتمع في كلامه أكثر من لهجة، وأخذ ابن جني على اللغويين الذين وصفهم بأنهم "ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها"، ومثل لما عد شاذاً "ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ، نحو: نَعِمَ يَنْعُم".

وسمى ابن جني مجيء هذا في كلام العرب بتركيب اللغات وتداخلها، وفسر هذه الظاهرة بأن يتلاقى "أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة". ومن الأمثلة التي عالجها ابن جني في هذا الباب مما اجتمعت فيه لغتان نحو: "قليت الرجل وقليته، فمن قال: قليته فإنه يقول: أقليه، ومن قال: قليته قال: أقلاه"[27].

مصطلح التجنيس:

والتجنيس عند اللغويين "أن يتقارب اللفظان، ويختلف أو يتقارب المعنيان"[28]. وأما البلاغيون فقد جعلوا التجنيس أنواعاً من أهمها:

أ- التجنيس/ أو الجناس التام، وهو أن تكون الكلمتان متوافقتين في حروفهما وحركاتهما.

ب- والتجنيس/ الجناس الناقص، وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة، كقولك البرد يمنع البرد.

ج- والتجنيس المذيل، وهو أن يختلفا بزيادة حرف كقولك: مالي كمالي، وجدي جهدي[29].

وقد ذكر ابن جني المصطلح في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)، وصنف الألفاظ من حيث تداخل أصول أبنيتها قسمين:

أحدهما: قسم تتقارب فيه أصول الثلاثي والرباعي والمعنى واحد، ومثل على ذلك بلفظين هما: رخو، ورخود، فهما "شديدا التداخل لفظاً وكذلك هما معنىً إلا أن تركيب رخو من (ر خ و)، وتركيب رخود من (ر خ د) والواو زائدة." وأما من حيث المعنى، فيقول في تقاربهما: "أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين، وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتثني، والتثني عائد إلى معنى الضعف".

والقسم الآخر: ما يتقارب فيه اللفظان والمعنى مختلف، ومثل عليه بقول القطامي الشاعر:

مستحقبين فؤاداً ما له فاد

ويذهب ابن جني إلى أن الشاعر يرى "أو يرى أنه قد جنس وليس في الحقيقة تجنيساً"، وفسر ذلك بأن (فؤاداً) من (ف أ د)، وأما (فاد) فهو من (ف د ى)، "ولكنهما لما تقاربا دنوا من التجنيس"[30].

خلع الأدلة:

وهو أحد أبواب الخصائص ضمنه ابن جني بعض نظراته اللغوية، وأراد بالأدلة "أعلام المعاني في العربية"، فإن الهمزة "دليل الاستفهام، و (إن) دليل الشرط" وأما المعاني فيراد بها "المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك". أي أن ابن جني قصد إلى معاني الحروف، الأدوات لا معاني الأجناس.

ويرى محقق الخصائص أن ما أراده ابن جني من تسميته (خلع الأدلة) هو "تجريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها"[31].

تقارب الألفاظ لتقارب المعاني:

وهذا باب في الخصائص ذكر فيه ابن جني بعض نظراته اللغوية التي استحسنها الدارسونواللغويون بعده قديماً وحديثاً، فرددوا ما قاله، وعدّوه رائداً فيما أورده. وقد ذكر ابن جني في هذا الباب ملحوظات لغوية استنبطها مما ورد في اللغة من ألفاظ تتقارب ألفاظها ومعانيها، ويمكن إجمال ما ذكره فيما يأتي:

1- اقتراب الأصلين الثلاثيين نحو: رخو ورخود، وأصلهما" رخو، و رخد، وهناك اتفاق في المعنى.

2- اقتراب أصلين أحدهما ثلاثي والآخر رباعي، نحو: دمث، ودمثر. وقد ذكر ذلك في موضوع (التجنيس) [32].

3- التقديم والتأخير، وهذا الذي أطلق عليه ابن جني مصطلح (الاشتقاق الأكبر) [33].

4- تقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا هو الأقرب لعنوان الباب، ومثل له ابن جني بقوله تعالى: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" (مريم 83). وجعل ابن جني أز وهز بمعنى واحد، إلا أنه جعل الأز أقوى في المعنى من الهز لقوة الهمزة[34].

الحقيقة والمجاز:

وهما مصطلحان عرفا لدى البلاغيين، لكن ابن جني عقد لهما بابين في الخصائص (باب في فرق بين الحقيقة والمجاز) و (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

عرف ابن جني الحقيقة بقوله: "ما أقر استعماله على أصل وضعه في اللغة". وأما المجاز الذي هو العدول في الاستعمال عن هذه الأصول إلى معان جديدة، فإن ابن جني أردف تعريفه للحقيقة بقوله في تعريف المجاز: "ما كان بضدّ ذلك"[35].

وعلى الرغم من أن ابن جني لم يضع تعريفاً شافياً لكل من الحقيقة والمجاز، إلا أنه تطرق إلى الناحية العملية بذكر الفوائد التي تجنيها اللغة من الاستخدام المجازي، وقد حددها في ثلاث: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، التي لا بد من اجتماعها في كل استخدام مجازي. وطبق ابن جني هذه الفوائد الثلاث على وصف النبي صلى الله عليه وسلم جواداً بأنه "هو بحر": "فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد ونحوها: البحر". وأما التشبيه "فلأنَّ جريه يجري في الكثرة مجرى مائه". وأما التوكيد "فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه..." [36].

فك الصيغ:

أشار ابن جني في (باب في فك الصيغ) إلى عدم تنبه اللغويين له على الرغم من أنه "موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له"[37].

فقد لحظ أن بعض صيغ الكلام يجري عليها تغيير في حالة تغير تصريفها، إذ يحذف منها حرف أو أكثر" إما ضرورة أو إيثاراً"، وسواء أكان المحذوف من الحروف الأصول أم كان من الزوائد، ذلك أن الأصل في التغيير أن يجري على "مثلهم" – أي العرب، فإذا تم تغيير نافر وخالف صيغ كلمهم فإن تغييراً آخر لا بد أن يحدث ليعيد الكلمة إلى مثلهم. وهذا هو الذي أراده ابن جني بتسميته "فك الصيغ". ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصغير أو تكسير (منطلق)، إذا لا تستقيم إلا بفك صيغتها، ويرى ابن جني أنه لا بد من حذف نونه، فتصبح مطلق، ومثاله: مفعل، وهذا وزن ليس مستعملاً في كلام العرب، ومن ثم لا بد من نقله إلى أمثلتهم فيصير "مطلق" وتصغيره: مطيلق، وتكسيره: مطالق.

ويلاحظ أن ما جرى على الألفاظ التي مثل بها ابن جني في موضوع (فك الصيغ) أمران:

أ- حذف الزائد/ الزوائد و ب- موافقة بعض أمثلة العرب وصيغها أياً كانت الصيغة.

ولذلك نراه يقرر ما يأتي: "لا عليك على أي صورة بقي بعد حذف زائده"[38]

رأيه في عدم النظير

وهو عنوان باب في الخصائص يتابع فيه ابن جني رأي سيبويه في أنه "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير"، وهذا هو مذهب صاحب الكتاب الذي مثل على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحدة هي (إبل). وخلص ابن جني إلى أنه "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه"[39].

ويرى أحد الدارسين المحدثين أن مصطلح (النظير) من "المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه"، فقد استخدمه ابن السراج، وأكثر من استخدامه ابن جني مفرداً (النظير)، وجمعاً (النظائر)[40].

رأيه في الفرق بين البدل والعوض

والبدل والعوض مصطلحان يستخدمهما اللغويون في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض. وجعل ابن جني هذا الباب توضيحاً لمن قد يقع في اللبس في التفريق بين المصطلحين. ويتضح من خلال الأمثلة وتفسيرها مواقع البدل ومواقع العوض، فمن ذلك فإن الألف من الفعل (قام) "بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عَوْض منها".

وأما العوض فهو من لفظ (عَوْض)، وهو الدهر ومعناه، كما في بيت الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما بأشحم داج: عَوْض لا نتفرق

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: "التاء في (عدة) و (زنة) فهي عوض عن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها"، وكذلك الحال في ميم (اللهم) "إنها عوض

من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..". وقد قرر ابن جني في هذا الباب حقيقة "أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك"[41].

رأيه في المطرد والشاذ

والواقع أن ابن جني لم يبتدع تسمية المطرد والشاذ، ولكنه اختصر كلاماً كثيراً لشيخه أبي علي الفارسي وشيخ شيخه ابن السراج. فها هو ذا ابن السراج ينثر كلامه حول المطرد والشاذ في صفحات كثيرة[42].

بدأ ابن جني الباب (باب القول على المطرد والشاذ) بتعريف المصطلحين وبيان تطور المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرف مصطلح (المطرد) بقوله: "أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، فذكر استعمالات (طرد) واستشهد لمعانيها بما ورد في كلام العرب. ثم انتقل بعد ذلك إلى مادة (ش ذ ذ)، فقال: "وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد. ثم خلص إلى بيان معنى المصطلحين: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمة وطريقة في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها"[43].ثم أخذ ابن جني يفصل للأنواع الأربعة من المطرد والشاذ. ولعلنا هنا نسجل لابن جني ليس لاستخدامه المصطلحين فحسب، ولكن لأن عقليته المنظمة قد فرقت بين كل نوع بشكل واضح مقنن، فإنه يذكر كل نوع فيوضحه، ثم يضرب له الأمثلة، ويضع لها قواعد يسير عليها مَنْ جاؤوا بعده في تبويب القضايا اللغوية وتوضيحها واستنباط أحكامها. وهذا الذي طوره ابن جني تطويراً بديعاً جعل السيوطي ينقل الباب كله تقريباً عن ابن جني فجعل (المطرد والشاذ) باباً خاصاً من أبواب كتاب المزهر في علوم اللغة[44].

رأيه في الاشتقاق الأكبر

عرف اللغويون العرب القدامى الاشتقاق. ولعل أول من ألف في الاشتقاق (الأصمعي) في كتيب سماه (الاشتقاق)، وأراد العلماء الأوائل من الاشتقاق ما عرف لاحقاً بالاشتقاق الصغير/ الأصغر أو العام وهو الاشتقاق التصريفي، وقد عني به البصريون الذين كانوا يرون أن الكلام يشتق بعضه من بعض، وأن المصدر أصل المشتقات. وهذا موقف البصريين، وكان ابن جني تلميذهم الوفي.

ولقد طور اللغويون درس الاشتقاق فاستنبطوا له أنواعاً لا نوعاً واحداً وما أن أهل القرن الرابع الهجري حتى عرفنا للاشتقاق ثلاثة أنواع هي:

1- الاشتقاق الصغير/ العام.

2- والاشتقاق الكبير، وهو الإبدال.

3- والاشتقاق الأكبر، وهو الاشتقاق التقليبي، وصاحب تسميته ابن جني على ما صرح في باب الاشتقاق الأكبر. على أن ابن جني اعترف بالفضل لشيخه أبي علي الفارسي الذي كان يأنس به[45].

والاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلاً من الأصول ثم تجري قلباً لمواطن الحروف فيتكون لنا من كل أصل عددٌ من الصور هي: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة، والمائة والعشرون للخمسة[46].

ولكن بعض اللغويين، ومنهم السكاكي سمى هذا اللون من الاشتقاق بالاشتقاق الكبير.

ويظهر أن الذي دعا ابن جني إلى تسميته بالاشتقاق الأكبر وجعله من باب الاشتقاق أن الصور المختلفة للأصل الواحد/ للحروف ينتظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ اللغة نحو اشتقاق المواد التالية: ك ل م، ق و ل، ل م س، و ج د، ج ب ر.

ولكن ابن جني اعترف بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللغة. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن الذي فتح الباب لابن جني في الاشتقاق الأكبر كان عمل الخليل بن أحمد في معجم العين حين جعل المقلوبات جزءاً من منهج العين[47].

وأما الاشتقاق الأكبر عند اللغويين فهو ما يسمى بالإبدال اللغوي، وشرطه أن تتفق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو متوافقاً لكلا الكلمتين، يقول عبد الله أمين: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع به في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كان بين الاسمين والمسميين ملاءمة. مثال ذلك: الغُمْنة والغُمْرَة: تمر ولبن تطلي به المرأة وجهها ويديها، حتى تَرِقَّ بشرتها"[48].

رأيه في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين

وهذا عنوان باب في الخصائص جعله ابن جني – كما يبدو من تكملة عنوان الباب – "في الحروف والحركات والسكنات". إذ استعار عنوان الباب مما ذكره اللغويون قبله في تقسيم ألفاظ اللغة، فقد ورد هذا التقسيم في كتاب سيبويه كالآتي:

1- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب.

2- اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق. وهذا الذي استخدم له اللغويون مصطلح (الترادف).

3- واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وهذا هو المسمى بالمشترك اللفظي[49].

صرح ابن جني في الباب أن غرضه منه "ليس ما جاء به الناس في كتبهم..." فإن هذه الأنواع قد كثر تناولها" وقد تناهبتها أقوالهم، وأحاطت بتحقيقها أغراضهم"، ولكن ابن جني استعار (المصطلح) وتناوله بطريقته الخاص بأن قسم الكلام ثلاثة أنواع.[50]

مصطلح التجريد

وعقد ابن جني للتجريد باباً نص في أوله أنه يقتدي به أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي كان "به غرياً معنياً"، غير أنه لم يفرد له باباً في كتبه "ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها".

وعرّف ابن جني (التجريد) بأن "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها"[51].

ونقل ابن جني للتجريد مثالاً نسبه إلى سيبويه وهو: "أما أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب". وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)، وأشار محقق الكتاب إلى أن الرماني ترجم عنوان الباب بـ "باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا"[52].

وزاد ابن جني (التجريد) توضيحاً فبين أن معناه كأن يجرد الإنسان من نفسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنه قول الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل وهو الرجل نفسه لا غيره".[53].

مصطلح التقريب

لم يفرد ابن جني للتقريب باباً مستقلاً، ولم يعرفه مصطلحاً لظاهرة لغوية، ولكنه ذكره في أثناء تعريفه ظاهرة (الإدغام)، فقال: في تعريفه: "تقريب صوت من صوت". وهو ضربان: "أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي عليها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطّع، وكاف سكّر، والمتحرك نحو: دال شدّ. والآخر: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ودّ) في اللغة التميمية (وأصله وتد)، ونحو امّحى، وامّاز،

واثّاقل. وهذا النوع الثاني الذي هو عنده المسمى (التقريب) هو الذي قال عنه: "المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت"[54].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد ذكر مصطلحي الإشمام والروم في باب (الساكن والمتحرك) الذي أورد فيه بعض المصطلحات الصوتية، ولكنه لم يعرف هذه المصطلحات تعريفاً شافياً، بل كان يذكرها ويبين ما يحدث فيها من تقريب في الأصوات – أصوات الحروف أو الحركات – كما في قوله في بيان الفرق بين الإشمام والروم: "فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً"[55].

مصطلح السلب

وجعل له ابن جني باباً في خصائصه، واعترف في تقديمه أن شيخه أبا علي الفارسي قد نبه عليه. ثم ذكر أن الأصل في الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنما هو لإثبات القيام. فإذا "أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك".

وأضاف ابن جني أن العرب "قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" ومثل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللغة "للإبهام وضدّ البيان" نحو: العجم الذين لا يفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره".. وغير ذلك، ولكن هذه الأصول إذا أضيف إليها زيادة بحرف أو أكثر فقد يتحول المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادة(ع ج م) إذا زيد عليها الألف/ الهمزة في أولها آل معناها إلى ضده، فصار المعنى: إزالة الإبهام.

ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب، بل قد نضعف عين الكلمة نحو مادة (م ر ض)، فإذا قلت: "مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه" فإنك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادة وهي الدلالة على المرض[56].

مصطلح الإتباع

الإتباع الذي ذكره ابن جني فهو ما تابع فيه ما قال النحاة منذ سيبويه: أي: إتباع الحركات. ويظهر من كلام ابن جني مقارنة بما ورد في كتاب سيبويه أن كلامهما متقارب إلى حد كبير، غير أن سيبويه لم يضع للموضوع مصطلح (الإتباع)، فقد ذكر في باب سماه: "باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكانت فعلاً"، ما يلي: فإن الفاء في وزن (فعيل) تكسر في لغة تميم، ويقصد سيبويه بالحروف الستة: الحروف الحلقية، ومثل لها بالألفاظ الآتية: لِئيم، وشِهيد، وسِعيد، ونِحيف، ورِغيف, وبِخيل، وبِئيس".

وفسر سيبويه سبب كسر الفاء فيها: "لأنه ليس في الكلام فَعْيل، وكراهية أن يلتبس فعل بفعل فيخرج من هذه الحروف فعل، فلزمها الكسر ههنا، وكان أقرب الأشياء الفتح، فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم حيث كانت الكسرة تشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد"[57].

وروى ابن جني عن الأخفش (أبي الحسن ت 215هـ) ذكره مصطلح الإتباع في قوله تعليقاً على أن العرب كانت قديماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعا.. "ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جحر ضب خرب)، قال: لأنه كثر عنهم الإتباع: نحو: شُدُّ وضُرُّ وبابه، فشبه هذا به"[58].

وأما ابن جني، فيبدو أنه أقر بما أورده عن شيوخه البصريين، ولكنه يضيف على ما قدموا فبين "أن علة الإتباع في (نِقيذ) وإن عري أن تكون عينه حلقية قرب القاف من الخاء والغين"، ويقصد بذلك ابن جني ما أورده سيبويه من أمثلة على وزن فعيل وجاءت العين حرفاً حلقياً نحو: النِّخير والرِّغيف. وذهب ابن جني إلى جواز "أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون"[59].

عدة ميزات لعبارة ابن جني

اشتهر ابن جني ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء. وهو يسمو في عبارته، ويبلغ بها ذروة الفصاحة، في المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية. وقد عرف عنه هذا. فيقول الأبيوردي في أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي: ((وهو يتفاصح في تصانيفه كابن جني)) والمرزوقي أيضا ممن أخذ عن أبي علي.

ولابن جني في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون، وينوهون بها كما يدونون ما يصدر عن العرب، ثقة بطبيعته العربية، وسجيته اللغوية.

فهو يستعمل "الأصلية" في معنى التأصل، ويقول في ذلك صاحب اللسان (أصل): ((واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل، فقال: الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدا، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت في الأصلية مجراه. وهذا لم تنطق به العرب، وإنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها)) وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب، وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جني، كما يبدو من صدر هذا الكلام. ويقول في الخصائص في ((باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس)): ((فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة...)) على أن ابن جني إذ يستعمل الأصلية في معنى التأصل لم يرتكب بدعا، فإنما جرى في هذا على انتهاج المصدر الصناعي، فالأصلية للشيء كونه أصلا، وهذا معنى التأصل.[60]

فهو يدخل (قد) على الفعل المنفي. ففي الخصائص: ((كما أن القول قد لايتم معناه إلا بغيره)). وهذا لايجيزه النحويون.[61]

وهو يدخل أل على بعض، والنحويون يمنعون هذا، وإن جاء في عبارة سيبويه والأخفش. ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص: ((فلما كان الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض...))[62]

ويقول في الخصائص: ((وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟)) وتراه قدم حرف العطف على أداة الاستفهام، وهذا لايجيزه النحو، والواجب أن يقال: أو صحيح هو أم سقيم؟ وكذلك يقول في الخصائص: ((ثم ألا ترى...)).[63]

ويقول في الخصائص: ((وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء يرجع إلى نفس أو، بل لقرينه انضمت من جهة المعنى إلى أو))[64] وهذا أسلوب غير قاصد. فإن (لا) في قوله (لا لشيء)) عاطفة، ولم يتقدم معطوف عليه.

ويقول في الخصائص: ((لاسيما والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس)) ودخول الواو بعد ((لاسيما)) لايجيزه بعض النحويين، وهو المرادي، وإن أجازه غيره.[65]

نموذج من آرائه اللغوية التي لم يسبق إليها أحد

كان ابن جني واسع الرواية والدراية في اللغة، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام.

ومن أمثلة هذا ما جاء في الخصائص في ((باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره))، فقد أورد البيت:

مارية لؤلؤان اللون أودها طل وبنس عنها فرقد خصر

ثم قال: ((وقوله: بنس عنها هو من النوم)) وفي اللسان (بنس): ((قال ابن سيده: قال ابن جني: قوله بنس عنها إنما هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة. ولا أعلم هذا القول من غير ابن جني)).

وفي اللسان (فرح): ((فَرِحَ، وفَرُحَ، ومفروح، عن ابن جني)). وقوله: ((عن ابن جني)) راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره في التاج.

وفي اللسان أيضا (خرفع): ((الخُرفُع، والخرفع، والخِرفُع- بكسر الخاء وضم الفاء- الأخيرة عن ابن جني)) وهذا في الخصائص68/1. وكذلك قال في الضئبل؛ فقد

حكي صاحب اللسان عن ابن جني: الضئبل، بكسر الضاد وضم الباء، وهو ما في الخصائص في الموطن السابق.

وفي اللسان: ((واستكبر الشيء: رآه كبيرا وعظم عنده، عند ابن جني)).

وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصاريفها وأستخراج مناسبات الاشتقاق لايشق له غبار.

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف في الاشتقاق، وكان قمنا بالتثبت في هذا الباب.

فهو في ((باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)) من الخصائص يذكر أن المسك فعل من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه، ولا يعدل بها صاحبه عنه. والمسك فارسي معرب، ذكره الجواليقي في كتابه ((المعرب))، وعربيته المشموم كما في الزهر 166/1. ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على معرب الجواليقي: ((لم أجد من ادعى أن المسك معرب غير الجواليقي))، وقد علمت أن المزهر قد عرض لعده من المعربات، وقد نقله عن الثعالبي. وفي اللسان (مسك): ((وقال الجوهري: المسك من الطيب فارسي معرب. قال: وكانت العرب تسميه المشموم)).

وذكر في الباب السابق الصوار للقطعة من المسك، ثم قال: ((فقيل له صوار لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه، وليس من خبائث الأرض فيعرض عنه، وينحرف إلى شق غيره)) والصوار أيضا فارسي كما في اللسان وإن أهمله الجواليقي.

وفي الباب نفسه يذكر الرطل الذي يوزن به، ويشتقه من ترطل الشعر، وهو فارسي معرب. وقد ذكر في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة.

وفي هذا الباب يقول: ((فلان طفيلي. وذلك أنه يميل إلى الطعام...)) وهذا – وإن قاله بعض اللغويين- غير المشهور المتعارف؛ فإنما الطفيلي منسوب إلى طفيل

بن زلال: وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم دون أن يدعى إليها، فنسب إليه من يأتي هذا العمل.(66)

خلاصة البحث:

تلقى ابن جني علوم العربية عن شيوخ عرفوا بالمهارة والإتقان والإبداع سواء من حيث الموضوعات اللغوية التي ورثوها عن شيوخهم، أو من حيث ابتكار الموضوعات أو التفسيرات للظواهر اللغوية المتنوعة. وقد أثر عن ابن جني أنه تلقف علوم البصريين فنشرها وطورها ولا سيما تلك القضايا اللغوية التي ذكرها سيبويه في الكتاب. وكان لأبي علي الفارسي – بعد سيبويه – الفضل في صقل شخصية ابن جني اللغوية، بل كان له الأثر الطيب في تكوين ثقافته إذ لم يقف عند حدود النقل عن شيوخه فكان يضع المصطلحات للمسائل اللغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتفسير والتقسيم والتطوير، وكان أحياناً يختار مصطلحه من أقوال شيوخه، فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً.

كما ذكرنا أن ابن جني استفاد من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللغوي المتميز، فاستسقى من طرق بحثهم واستخدم مصطلحاتهم وطبقها على الدرس اللغوي، وقد اعترف في بداية كتابه "الخصائص" بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم كلها، وأنه تعرض في الخصائص "لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه".

وتتبعنا في ثنايا البحث العناوين التي كان يصدر بها أبواب خصائصه، فهي عناوين متنوعة: لغوية، وفقهية، وكلامية،ولم يكتف ابن جني بنقل الموضوعات وعناوينها عن شيوخه، بل كان يستخرج من أقوال شيوخه عنوان البحث فيجعله مصطلحاً يطور به وبطريقته الخاصة ما كان الشيوخ قد تناولوه وتدارسوه من دون أن يضعوا له المصطلح الملائم.

ورأينا في ثنايا البحث كذلك أن ابن جني صاحب العقلية اللغوية المتفتحة التي لم تقصر عن ابتداع وضع المصطلح، ومنهج البحث في أي موضوع لغوي مستفيداً من

ثقافته العالية التي جمعت، كما لاحظ الدارسون جميعاً، بين ثقافة الفقهاء وثقافة المتكلمين إلى جانب الثقافة اللغوية. وقد تنبه الدارسون إلى أن ابن جني وإن استخدم مصطلحات الفقه وعلم الكلام إلا أنه عبر عنهما بمفاهيم لغوية تختلف عن مفاهيم الفقهاء، والمتكلمين.

واستخدم ابن جني المصطلحات اللغوية البصرية، ولم يعرج على غيرها، إذ لم يؤثر عنه استخدام ما عبر عنه الدارسون بأنه مصطلحات كوفية، وعلى الرغم مما كان يكنه لعلماء الكوفة من التقدير والاحترام.

ودلت الدراسات السابقة واللاحقة أن لابن جني الفضل في تأسيس علم أصول النحو على طريقة الفقهاء والمتكلمين، ثم جاء بعده من العلماء كابن الأنباري في (لمع الأدلة)، والسيوطي في (الاقتراح)، فطورا ولخصا ما ذكره ابن جني.

*_*_*

الهوامش

(1) النجار، محمد علي : مقدمة محقق الخصائص.(بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر). ج1ص42

(2) السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي.(بغداد : دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، 1969م). ص265

(3) ابن جني، عثمان: الخصائص.(بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر). ج1ص2.

(4) ابن جني، عثمان: الخصائص. ج1ص163.

(5) نفس المصدر ج1 ص145.

(6) الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت 816هـ): التعريفات.(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م). ص82

(7) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت 387هـ): مفاتيح العلوم. تحقيق إبراهيم الأبياري – (بيروت: دار الكتاب العربي،1984م). ص23

(8) ابن جني، عثمان: الخصائص. ج1ص133.

(9) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1 ص134-137. وانظر: ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت: دار الفكر، 1971، ط2). ص133-134. السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الصفا، 1420هـ/1999م).ص152-154. محمود جفال: الاستحسان عند ابن جني. مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد22 (أ)، العدد 6، 1995م. ص3323-3343.

(10) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1ص5

(11) المصدر نفسه، ج1ص13.

(12) المصدر نفسه، ج1 ص17-18.

(13) المصدر نفسه، ج1 ص32.

(14) المصدر نفسه، ج1 ص33.

(15) انظر:عبده الراجحي:فقه اللغة في الكتب العربية،(بيروت: دار النهضة العربية،1972م). ص6.

(16) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1ص33. هامش 8، هامش 9.

(17) المصدر نفسه، ج1 ص34.

(18) السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص 292-294.

(19) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1 ص35 وما بعدها.

(20) السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، ص 295.

(21) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (القاهرة : مطبعة المدني، 1982م). ص 229.

(22) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج 1ص37-38.

(23) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1ص321 وما بعدها.

(24) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1ص347-348.

(25) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج 1ص349.

(26) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج 1ص356.

(27) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج 1ص376 وما بعدها.

(28) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج2ص48.

(29) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م). ص 429.

(30) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج2ص46-48.

(31) المصدر نفسه، ج2ص179.

(32) المصدر نفسه، ج2ص44-49.

(33) المصدر نفسه، ج2ص133 وما بعدها.

(34) المصدر نفسه، ج2ص145-152.

(35) المصدر نفسه، ج2ص442-457.

(36) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج 2ص442-443.

(37) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج3ص111 وما بعدها.

(38) المصدر نفسه،ج 3ص117.

(39) المصدر نفسه، ج1ص197.

(40) لمزيد من التفصيل، انظر: النواجي، أشرف ماهر: مصطلحات علم أصول النحو، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م). ص 20-24.

(41) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج 1ص265-266.

(42) ابن السراج، أبو بكر (ت 316هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م). ج3ص432 وما بعدها.

(43) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج 1ص96 وما بعدها.

(44) نفس المصدر، ج1ص236 وما بعدها.

(45) نفس المصدر، ج2ص133-139.

(46) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ص 15.

(47) حسين نصار: المعجم العربي، نشأته وتطوره، (القاهرة: مكتبة مصر،1968م). ج1ص296.

(48) عبد الله أمين: الاشتقاق، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956م. ص 370 وما بعدها.

(49) سيبويه، عثمان بن قنبر: الكتاب،ج1ص24 وما بعدها. وانظر: ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، ص 96 وما بعدها، السيوطي،جلال الدين: المزهر في علوم اللغة، ج1ص369.

(50) انظر للتفصيل: ابن جني، عثمان: الخصائص، ج 2ص93-102

(51) المصدر نفسه،ج 2ص473.

(52) سيبويه، عثمان بن قنبر: الكتاب، ج1ص387.

(53) ابن جني، عثمان: الخصائص، ج 2ص473-474.

(54) المصدر نفسه، ج2ص139-140.

(55) المصدر نفسه، ج2ص328.

(56) المصدر نفسه، ج3ص75، وما بعدها، وانظر: ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم،1985م). ج1ص36 وما بعدها.

(57) سيبويه، عثمان بن قنبر: الكتاب، ج 4ج107-108.

(58) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج2ص16.

(59) انظر: ابن جني، عثمان: الخصائص، ج1ص366.

(60) محمد علي النجار: مقدمة التحقيق على "الخصائص"ص28

(61) ابن جني، عثمان: الخصائص،ج1ص20.

(62) المصدر نفسه،ج1ص36.

(63) المصدر نفسه، ج1ص159.

(64) المصدر نفسه،ج1ص348

(65) المصدر نفسه، ج1ص361

(66) محمد علي النجار: مقدمة التحقيق على "الخصائص"ص33-34

المصادر والمراجع

- ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، 1971، ط2.
- ابن السراج، أبو بكر (ت 316هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م.
- ابن جني، عثمان: الخصائص.بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

- ابن جني، عثمان: سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم،1985م.
- حسين نصار: المعجم العربي، نشأته وتطوره، القاهرة: مكتبة مصر،1968م.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت 387هـ): مفاتيح العلوم. تحقيق إبراهيم الأبياري – بيروت: دار الكتاب العربي،1984م.
- السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي. بغداد : دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، 1969م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت 626هـ): مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.
- سيبويه، عثمان بن قنبر (ت 180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت : عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1403هـ-1983م.
- السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الصفا، 1420هـ/1999م.
- السيوطي، جلال الدين(ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية، 1984م.
- السيوطي،جلال الدين: المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، بيروت: دار الفكر.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت 816هـ): التعريفات. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م.
- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م.
- عبد الله أمين: الاشتقاق، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956م.
- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت: دار النهضة العربية،1972م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ): المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة : مطبعة المدني، 1982م.
- محمود جفال: الاستحسان عند ابن جني. مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد22 (أ)، العدد 6، 1995م.
- النواجي، أشرف ماهر: مصطلحات علم أصول النحو، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.

* * *